

آفاق التنمية في فلسطين في إطار العلاقة مع إسرائيل

القطاع، يعود إلى أنهم لن يتخلوا عن السيطرة على المعابر أو الحدود، وبالتالي عدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

واستدرك قائلا: إن إعادة التفكير بالاستراتيجية الفلسطينية أمر ضروري، وإلا لن يحدث التغيير الفلسطيني المنشود. ولذا، أعتقد أن الجانب الفلسطيني لا يدرك أن إنشاء دولة فلسطينية سيقبل من قدرة إسرائيل على التعاطي مع المشكلات والتحديات التي ستواجهها، وهذا ما يفهمه الإسرائيليون تماما، ويتصرفون على أساسه.

وأوضح ما قصده قائلا: ٢٠٪ من سكان إسرائيل هم من الفلسطينيين، وإذا استمر معدل تزايدهم، فسيصبحون يوما الغالبية، وهذا أمر مقلق لإسرائيل، لأنها ليست دولة عرقية، بل دولة اليهود، وبالتالي فإن وجود ٢٠٪ من الأقليات أمر لا يمكنها استيعابه.

وأردف خان متسائلا: ماذا يمنع الفلسطينيين في إسرائيل من المطالبة بحقوق دستورية؟ إنه الخوف من التحول إلى وضع أشبه بوضعكم، أي أنهم لا يريدون أن يحاصروا مثلكم.

ورأى أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على الضفة والقطاع، ضروري لسلطات الاحتلال الإسرائيلي للتحكم بالأقلية العربية في إسرائيل، موضحا أنه بناء على تصوره هذا، لن يقوم الإسرائيليون بمنح الشعب الفلسطيني أية فرصة لإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام ٦٧.

وقال إن أي تطوع فلسطيني لصك عملة وطنية، أو إقامة اقتصاد مستقل، أو إحداث تنمية في الأراضي الفلسطينية، لن يكون مسموحا به من قبل الإسرائيليين.

واعتبر أن أية محاولة فلسطينية لتغيير الواقع الحالي، تستدعي تدخل المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، موضحا أن خطة محمود عباس (أبو مازن)، رئيس السلطة الوطنية، وتحركاته الأخيرة، «تندرج في إطار هذا التوجه».

وأوضح أن «أبو مازن يهدف من وراء الخطوات التي اتخذها، إلى حرمان إسرائيل من أية ذرائع للاستمرار في الوضع الراهن، على أمل خلق وضع يضغط فيه المجتمع الدولي على إسرائيل»، موضحا أنه «إذا حصل ذلك، يمكن للشعب الفلسطيني العمل من أجل إنجاز تنمية اقتصادية مستقلة، وإلا فإن الوضع الفلسطيني سيراوح مكانه، وسيبقى الإسرائيليون يتحججون بالأمن، لتحاشي عدم الإقدام على خطوة واحدة نحو الأمام».

وأضاف خان أنه بناء على الظروف الحالية، فإن المرجح أن تبقى المحددات الاقتصادية على حالها بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

وتابع: ربما تقوم دولة فلسطينية مؤقتة، وبحدود مؤقتة، ضمن اتفاق انتقالي طويل، ولكنها ستكون خاضعة لكافة القيود والمحددات، وحينها سيحدث تكريس لما يمكن أن نسميه استراتيجية بقاء، حيث ستحافظون على نشاطكم في عدة مجالات حياتية، وستنتظرون المساعدات الخارجية من المانحين، ولكن هذا أسوأ سيناريو قد يحدث.

واعتبر أن الخروج من السيناريو الأكثر احتمالا، يكمن في اللجوء إلى طرق غير تقليدية، والكف عن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية، إذا كانت تفتقر إلى مقومات السيادة الحقيقية والتنمية الاقتصادية المستقلة.

وقال خان: عليكم التوجه إلى العالم وإسرائيل بخطاب جديد، لا تطالبون فيه بقيام دولة، بل بمنحكم حقوق مثل أي شعب في العالم، وحينها ستجد إسرائيل نفسها في وضع لا تحسد عليه، ويمكن عندها الحديث عن تحقيق انتصار فلسطيني.



على تطبيق سياسة احتواء للاقتصاد والتجارة الفلسطينية.

وتحدث خان عن الموقف الإسرائيلي المطالب دوما بتكريس الأمن للإسرائيليين، موضحا أن طرحه «لا يأتي من فراغ».

وذكر أنه لا يستبعد إمكانية قيام إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية بشكل جزئي، وعلى مراحل، لكن ذلك سيبقى مرتبطا دوما بمطالبية الجانب الفلسطيني بالحفاظ على الأمن بما يتماشى مع المنظور الإسرائيلي، وإلا سيتم التراجع عن أي انسحاب.

وربط بين الاستخلاص، الذي قدمه، واتفاق «أوسلو»، قائلا: مشكلة مرحلة أوسلو، أنها فرضت منذ البداية مفهوم الأمن واشترطاته على السلطة الوطنية الفلسطينية، التي خلقت مقيدة أصلا، لاعتمادها على تدفق المال الأجنبي إليها، وبالتالي أعتقد أنه بحصول ذلك، يكون الفلسطينيون قد وضعوا العربة أمام الحصان.

وبين أن تطبيق إسرائيل لسياسة الاحتواء هذه، مردها إلى الرغبة في تهيئة الظروف الملائمة لخلق اقتتال فلسطيني داخلي.

وشدد على أن إعادة تركيز الإسرائيليين على مفهوم الأمن خلال حديثهم عن خطة الفصل الأحادية من

وتنميته، مشيرا إلى أن أحدها، يتلخص في التكامل مع الاقتصاد الإسرائيلي، أي ترسيخ الخطة التي ينادي بها شمعون بيريس، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، منذ سنوات، والمعروفة بـ «الشرق الأوسط الكبير».

غير أن خان، اعتبر أن هذا السيناريو، حتى لو تحقق على أرض الواقع، لن يكون جيدا للفلسطينيين، لأن التجارة التي ستولد عنه، والمبنية على اقتصاد السوق، لن تؤدي إلى تراكم ثروات وإيجاد اقتصاد فلسطيني بالضرورة.

واستدرك قائلا: ولذا، يجب عليكم أن تتفاوضوا على أساس انفتاح تجاركم على العالم، ولكن وفق منظور يجعلكم تتحكمون بها، ومن هنا لا بد من وجود دولة ذات سيادة لكم.

ونوه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي عملت - ولا تزال - على تكريس ما سماه بـ «الاحتواء غير المتماثل»، في إشارة إلى الإصرار الإسرائيلي على التحكم بكافة المعابر، وحركة البضائع عبر الحدود.

وقال: ما لديكم هنا هو فرض من اتجاه واحد لنظام رقابة على حركة التجارة الفلسطينية، وهذا يمنع تدفق البضائع وحرية التنقل الحر، ما أدى إلى تعزيز سياسة إفقار. وبالتالي، بما أن إسرائيل غير معنية بنظام تجارة حرة للشعب الفلسطيني، يتركز جهدها

مشتاق خان

أستاذ الاقتصاد السياسي

في جامعة لندن

ركز خان في مداخلة، التي جاءت تحت عنوان «آفاق التنمية في فلسطين في إطار العلاقة مع إسرائيل»، على تصورات المستقبلية حول فرص قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضيها، والتي اعتبرها أمرا مستبعدا في ظل المعطيات القائمة على أرض الواقع حاليا.

وقال خان، في مستهل مداخلة، أن حديثه بشكل عام «لا يبعث على التفاؤل»، لأن الاستراتيجية النضالية الفلسطينية لا تراعي الكثير من الجوانب، وبضمنها ما سماه بـ «دراسة وتحليل إسرائيل».

وتابع قائلا: استراتيجيتكم (ويقصد الفلسطينيين)، تعتمد على مؤسساتكم وديمقراطيتكم، لكن لا يوجد برنامج للحصول على حقوقكم، وهذه مشكلة كبيرة. وانتقل خان، في حديثه، إلى موضوع آفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، موضحا أن تحليل الاستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية أمر غير ممكن، إن تم بمعزل عن تحليل رؤية ما ذا تريد إسرائيل، من وجهة نظره.

وقال: الرئيس الأميركي جورج بوش، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، يتحدثان على الدوام عن دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولكن أيا منهما لا يتطرق، ولو مرة، إلى طبيعة السيادة التي ستمنح لها، لأنهما غير معنيين بوجود هذه الدولة أصلا.

واستحضر بدايات التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي، واشترط الجانب الإسرائيلي منذ البداية، وفي مختلف الاتفاقيات، عدم وجود جيش فلسطيني، قبل أن ينسأل «هل يعني هذا أن الإسرائيليين خائفون من وجود مثل هذا الجيش؟ يمكن أن يفكر البعض بذلك، ولكن في الحقيقة فإن طرحهم هذا يشير إلى غياب أية رغبة إسرائيلية بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وللأسف، فإن هذا الأمر طرح - ولا يزال - على الجانب الفلسطيني، دون أن يبدي أي تحفظ أو رفض حياله، وبالتالي أنتم تستسلمون حتى قبل أن تبدأوا المناقشة».

وتابع خان في طرح ملاحظاته الانتقادية على «الاستراتيجية» الفلسطينية، قائلا: كل المشروع الفلسطيني حول قيام دولة فلسطينية، بني على افتراض أن إسرائيل تحتاج لحل المشكلة الديمغرافية أي كثرة عدد الفلسطينيين، وبناء على هذا الأساس يؤكد الجانب الفلسطيني أنه لا يقبل بأقل من حدود العام ١٩٦٧، معتقدا أن إسرائيل ستوافق على ذلك، وبالنتيجة ستحل المشكلة بنشوء دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ٦٧، ولكن هذا غير صحيح. وعزا خان موقفه، إلى أن الافتراض السابق، «لا يحل مشكلة إسرائيل، ولا الشعب الفلسطيني، على حد سواء»، موضحا أن عدة تفسيرات قد تقدم لتبرير هذا الأمر، بضمنها أن إسرائيل جشعة جدا، وتريد المزيد من الأراضي، والسيطرة على المياه، غير أنه يعتبر هذا التفسير مجافيا للواقع، «لأن إسرائيل لا تحتاج إلى مياه الضفة أصلا».

وساق سببا آخر، يكمن في السبب الأيديولوجي أو الديني، لكنه قال أنه ليس السبب الرئيسي، وإن كانت إسرائيل تؤمن بضرورة عدم التخلي عن الضفة، موضحا أن سبب الرفض الإسرائيلي لقيام دولة فلسطينية، مرده أساسا إلى الطبيعة الصهيونية التوسعية، والتي لا تقبل بوجود دولة فلسطينية ذات سيادة يمكن أن تحد من تطلعاتها.

تطرق خان، في جانب من حديثه، إلى وجود عدة سيناريوهات محتملة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني

إن إعادة التفكير بالاستراتيجية الفلسطينية أمر ضروري، وإلا لن يحدث التغيير الفلسطيني المنشود. ولذا، أعتقد أن الجانب الفلسطيني لا يدرك أن إنشاء دولة فلسطينية سيقبل من قدرة إسرائيل على التعاطي مع المشكلات والتحديات التي ستواجهها، وهذا ما يفهمه الإسرائيليون تماما، ويتصرفون على أساسه.